

بسم اله الرحمن الرحيم

تقديم

الحاجة الى تحديد أصول النظام الاسلامى

نشأت الحاجة العارمة الشديدة الى تحديد
الأصول المنضبطة لوصف النظام الاسلامى - مقارنة
بالنظم العصرية وموصوفة بعباراته ومعاييره -
منذ سنوات قليلة للأسباب الآتية :

١ - ظهور الصراع الفكرى فى المنطقة التى يعمرها
المسلمون ، وهى الشرق الأوسط . فمن قبل
كانت السيادة الاسلامية مستتبة فى العالم
كله بلا منازع ، ولم تقم بالساف الصالح
حاجة الى مثل هذا البحث ، فلم تكن هناك حاجة
الى تعريف نظام الاسلام وبيان أوصافه .

وظلت الوحدة الاسلامية ناشرة لواءها على
المسلمين - حتى بعد أن ضعفت هذه السيادة -
حتى أواخر القرن الميلادى الماضى .

ولكن بظهور الأفكار الوضعية (العلمانية)
 فى العالم الاسلامى ، وظهور النزعات القومية فى
 الدول الاسلامية ، وظهور التعصب للجنس
 الى جانب جامعة الاسلام ، بدأت الأفكار
 الاسلامية تتبلبل بين هذه الاتجاهات المختلفة ،
 وخاصة لما اعتنقت بعض حكومات الدول
 الاسلامية النزعة الليبرالية الرأسمالية، واعتنق
 بعضها الآخر النزعة الاشتراكية . ونادى
 كل فريق بأن الاسلام أقرب اليه . . . عند ذلك
 وضحت ضرورة المقارنة والمفارقة ، والفصل بين
 الاسلام وما سواه .

٢ - أنه ترتب على تعدد الاتجاهات فى البلاد
 الاسلامية أن ظهر تمزق خطير فى الكيان
 الاسلامى ، وخلل جسيم فى الوحدة الاسلامية
 العامة . وهذا التمزق أدى الى آثار خطيرة فى
 التكامل الاسلامى .

اذ أنه من المقرر أن التكامل الاقتصادى أو
 التاريخى أو غيره لا يكفى وحده لاجداث
 التكامل الحقيقى ، بل لابد من تكامل سياسى
 ووحدة حقيقية فى النظرية والرأى حتى يتأتى
 التكامل المنشود . والمثل الواضح لذلك فشل
 السوق العربية المشتركة مقارنة بمقارنا بالنجاح

الساحق للسوق الأوروبية المشتركة . فان الأولى لم تعن بالتقارب النظرى والفكرى ففشلت ، والثانية عمدت الى انشاء حكومة موحدة وبرلمان موحد . فأوشكت الآن أن تنشىء فيما بينها حكومة فيدرالية وأن تنتقل من التقارب الدولى والاقتصادى الى الاندماج الدستورى .

ولذلك فقد ظهرت الآن اتجاهات اسلامية واضحة ، وخاصة بظهور رابطة علماء المسلمين بمكة ، والمؤتمر الاسلامى بجدة ، وانشاء مؤسسات اسلامية حقيقية كصندوق التضامن الاسلامى والبنوك الاسلامية ونحو ذلك .

٣ - ان سائر الشعارات التى اتخذها المسلمون فى هذه المنطقة لم تؤت ثمارها . فان دعوى القومية والتفرقة بين الأمة باحياء ذكرى الماضى البعيد المنقرض - من فرعونية وكلدانية وحيثية ونحو ذلك - باءت بالفشل الذريع واختفت عقب ظهورها مباشرة . كما أن الوحدة العربية لم تؤت ثمارها اذ نشأ النزاع الحاد بين بعض هذه الأمم بسبب اختلافات المذاهب والعقائد . بل ان انشاء اتحاد دستورى

بين بعض هذه الدول - كالاتحاد القائم الآن
بين مصر وسوريا وليبيا - عجز عن الاتيان
بثماره واثبات وجوده الفعلى ..

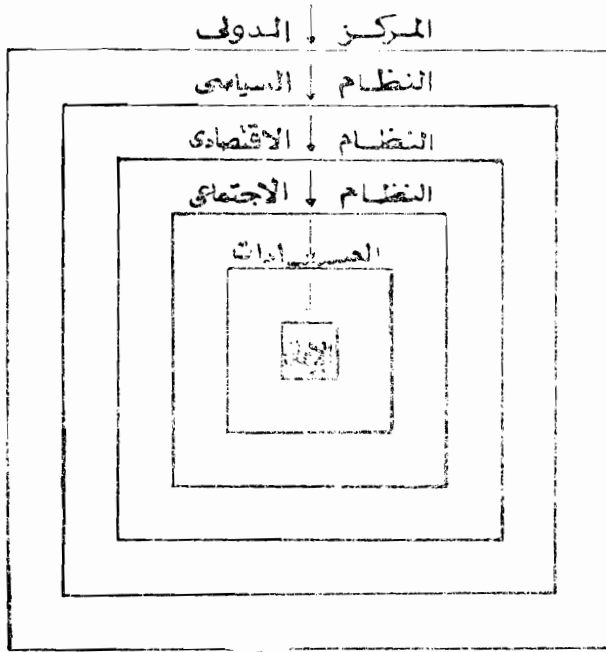
وبذلك برزت أهمية الاتجاه الى الأصل
الاسلامى والتعرف على حقيقته وماهيته ..
لأنه لا حاضر لأمة لا تقوم على ماضيها
الحقيقى ..

وأصبح من المقرر الآن أن تجرى المقارنة فى
كل بحث جديد يقدم فى النظم فى هذه المنطقة
بين النظام الاسلامى والنظم العصرية
المطبقة .. وأصبح أساتذة الجامعات يقتضون
ذلك كجزء أساسى فى الرسائل التى يشرفون
عليها ، بحيث يعتبر عدم التعرض لها نقصا
خطيرا ... بل أصبح اهتمام الدول غير
الاسلامية بالاسلام ونظمه واضحا ، وتأسست
فى الجامعات الأوروبية أقسام ومجلات
مخصصة فى الدراسات الاسلامية ، وجرى
الاعتراف بها مصدرا رسميا من مصادر التشريع
ولها مقعد فى محكمة العدل الدولية ، وصدرت
بحوث مشتركة بين علماء الغرب والاسلام فى
موضوعات حيوية كثيرة، وعقدت مؤتمرات عديدة

لهذا الغرض منها مؤتمر الحوار في
حقوق الانسان في الاسلام في جدة عام ١٩٧٤ •

٤ - ان عدم قيام النظم الاسلامية يؤدى الى
الضغط على المسلم في ايمانه ، وفتنته فيه
وافساده عليه ، فان ممارسة المسلم لايمانه
يتطلب بيئة ايمانية متكاملة ، يحرسها - من
البداية - سور من النظام الدولى المتين .
المؤدى الى مكانة دولية قوية بين الدول ، ويسمح
للدولة الاسلامية باختيار نظامها السياسى
الدستورى الاسلامى بحريتها ، وبالتالى تشكيل
نظمها الاقتصادية والاجتماعية على الاساس
الاسلامى الذى يمكن المسلم من الحياة الاسلامية
الصحيحة • والا اضطربت عقيدته وفسده
ايمانه •

وبيان ذلك أن الايمان هو جوهر النظام
وقوام أحكامه وأساسه • والايمان لا يستقيم
أمره الا بسور من العبادة الخاضعة المطمئنة
القادرة على أداء وظيفتها الروحية المطلوبة • ولكن
العبادات لا تستطيع القيام بهذه الوظيفة الا فى
جو العلاقات الاجتماعية الاسلامية . لانه اذا
كانت العلاقات الاجتماعية غير اسلامية ، فان



تأثير النظم على الإيمان

المسلم يصطدم مع الناس في نزاع حول الحلال والحرام، ولا يلبث أن يرجع إلى عقرب داره ساخطاً على الناس وعلى نفسه إذ ضيع ما يجلبه عليه الاختلاط من نفع والعلاقات الاجتماعية بدورها لا تكون إسلامية إلا إذا كان الاقتصاد إسلامياً، وذلك حتى يجارى الظروف والأحوال، بين الناس لا يتمسكون بقيم الإسلام ويأكلون الحرام ويحبون من هو على شاكلتهم من أهل اللهو.

والنظام الاقتصادي هو ذاته أسير للنظام السياسي الدستوري ، فإذا لم يكن ذلك النظام اسلامياً فإنه يضغط على النظام الاقتصادي ويطبعه بطابعه . والنظام الدستوري بدوره يتشكل نتيجة للمكانة الدولية ، فإذا لم تكن الدولة الاسلامية قوية قادرة على حرية اختيار نظامها الدستوري الاسلامي ، فإنها تضطر الى التداري في احدى الدول القوية واتخاذ نظامها .

وبذلك فان اقامة النظم الاسلامية على وجه التكامل ضروري لحفظ الايمان واقامة النظام الاسلامي في الحياة العامة والخاصة . .

فإذا كان قد تبين لنا من زيف دعاوى الأفكار الوافدة اليها ، أن الاسلام ليس ليبراليا ولا اشتراكيا . . .

فما حقيقة وصف النظام الاسلامي ؟

وما هي خصائصه الذاتية وأصوله الخاصة؟